المفهوم القانوني للطاقة الاستيعابية

(دراسة حالة للأنظمة البيئية بالبحر الأحمر)

رسالة مقدمة من الطالب

أيمن رفعت عبد الغني غباشي

ليسانس حقوق وعلوم شرطية ـ كلية الشرطة ــ ١٩٩٠

دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٣

ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة على الرسالة

المفهوم القانوني للطاقة الاستيعابية

(دراسة حالة للأنظمة البيئية بالبحر الأحمر)

رسالة مقدمة من الطالب

أيمن رفعت عبد الغني غباشي

ليسانس حقوق وعلوم شرطية ـ كلية الشرطة ــ ١٩٩٠

دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٣

ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١- أ. د./ فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- أ. د./ محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة بنها

٣- أ. د./ أحمد مسعد عزب

أستاذ بيئة وبيولوجيا الأسماك ــ كلية العلوم

جامعة الأزهر

٢٠١٩

المفهوم القانوني للطاقة الاستيعابية

(دراسة حالة للأنظمة البيئية بالبحر الأحمر)

رسالة مقدمة من الطالب

أيمن رفعت عبد الغني غباشي

ليسانس حقوق وعلوم شرطية ـ كلية الشرطة ــ ١٩٩٠

دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٣

ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :

١- أ. د./ فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- أ. د./ محمد محمود أبوزيد (متوفي)

أستاذ الأحياء البحرية شعبة علوم البحار والأسماك قسم علوم الحيوان ــ كلية العلوم

جامعة الأزهر

٣- أ. د./أحمد متولي هلال

أستاذ الأحياء البحرية شعبة علوم البحار والأسماك قسم علوم الحيوان ــ كلية العلوم

جامعة الأزهر

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ: / / ٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد: / / ٢٠١٩ موافقة مجلس الجامعة: / / ٢٠١٩

٢٠١٩

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سُورَةُ البَقَرَةِ ٣٢

الإهـــــداء

إلـى تـلك الأرواح الـطاهـرة

أمـــي وأبـــى

إلـى أسـتـاذي ومعـلمـي

مـحمد محمـود عـلي أبـــو زيـد

إلـى شهـدائـنـا الأبـــرار

الـذين سالـت دمائهـم دفاعاً عـن هـذا الـوطـن

الباحـث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم – (سورة النمل: الآية [١])

الحمد لله الذى علمنا أن نحمد، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد – الذى جاء فى حديثه الكريم: " من لا يشكر لا يشكر الله "

خالص الشكر وعظيم امتناني إلى الأستاذ الدكتور/ فيصل زكى عبدالواحد - أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق- جامعة عين شمس.

و أ.د أحمد متولى هلال – أستاذ الأحياء البحرية شعبة علوم البحار والأسماك قسم علم الحيوان – كليه العلوم- جامعة الأزهر.

والتي شرفت هذه الرسالة وشرفت بإشرافها عليها، فقد أولاتني رعايتها ونصائحها طوال فترة الدراسة، فاستشعرت جمال التلمذة، وجلال الأستاذية وتواضع العلماء، وحسن الخلق، زادها الله من علمه، وأدام عليها السعادة والسرور.

وعميق شكري إلى المرحوم بأذن الله الأستاذ الدكتور/ محمد محمود أبوزيد أستاذ الأحياء البحرية شعبة علوم البحار والأسماك قسم علوم الحيوان – كلية العلوم – جامعة الأزهر – لما قدمه لي من رعاية صادقة، ونصائح غالية، وعطاء إنساني بلا حدود.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى :

- **أ.د./ أحمد متولى هلال أستاذ الأحياء البحرية شعبة علوم البحار والأسماك قسم علم الحيوان – كليه العلوم- جامعة الأزهر.**
- **أ.د ./ محمد سعد رشدي أستاذ القانون المدني كلية الحقوق – جامعة بنها**
- **أ.د./ أحمد مسعد عزب أستاذ بيئات وبيولوجيا والأسماك – كليه العلوم- جامعة الأزهر.**
- لقبولهم الكريم المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما كان له أطيب الأثر في نفسى وإثراء فعاليات المناقشة.
- **كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أسرة معهد الدراسات والبحوث البيئية عميدًا ووكلاء وأساتذة وعاملين؛ لدعمهم الصادق ليّ في سبيل إعداد هذه الرسالة.**

والله الموفق والمستعان ،،،

الباحث

المستخلص

على الرغم أن التوازن الطبيعي في الأنظمة البيئية توازن مرن يستوعب الكثير من التغيرات التي تحسب حسابا لطبيعة تفاعلات دوراتها والعلاقات بين مكوناتها، إلا أن التغيرات المخلة الناجمة عن الأنشطة البشرية غير المستدامة للمورد يحد قدرتها الاستيعابية، ذلك أنه من غير المقبول أن تبقى الأنظمة البيئية البحرية محافظة على توازنها وتستمر في عملها وتجددها رغم الخلل الذى يسببه تجاوز الطاقة الاستيعابية للمورد. ومن هنا وجب على المشرع عند وضع حدود للطاقة الاستيعابية للموارد الطبيعية أن يسن فيها من التشريعات ما يكفل عدم تجاوز الأنشطة المستخدمة لهذا المورد تلك الحدود، وإلزام الجهة القائمة على تنفيذ تلك الأنشطة بتطبيق أدوات الطاقة الاستيعابية، ومراجعة كافة الآثار البيئية الناجمة لضمان عدم تدهور تلك الأنظمة البيئية. نظرًا لما تمثله من أهمية حيوية كمصدر للاحتياجات الأساسية للإنسان، وكذلك لما يمثله من قيم جمالية وثقافية واقتصادية للإنسانية. وتبرز الإشكالية زياده حده التدهور البيئي للعديد من مواقع الغوص في المنطقة محل الدراسة نطرا للاستخدام والمتجاوز للحدود الأمنه للطاقة الاستيعابية لذاك المورد والذي يعد من اهم مصادر الدخل القومي في صناعه السياحة المصرية اذا ما تم ادارته بشكل مستدام. كما تهدف الدراسة الي التعرف على التشريعات والضوابط الإدارية المختصة بحماية البيئة البحرية في المنطقة محل الدراسة كجزء من التشريع البيئي في مصر مستخدما في ذلك كلا من المنهج الوصفي والإحصائي للعينة العشوائية من العاملين في مراكز الغوص بمحميات البحر الأحمر والقائمين على تطبيق التشريعات والقوانين الملزمة في هذا الشأن. وقد تم تصميم قائمة استقصاء تضمنت مجموعة من العبارات تقيس اتجاهات أفراد العي (والتي تمثلت في عدد أربعه وخمسون شخصًا) تجاه متغيرات الدراسة. وقد انتهت الدراسة ألي أن هناك قصور في التشريعات الحالية في أطار المحافظة على الطاقة الاستيعابية للبيئة البحرية سواء في تحديد المخالفة بشكل دقيق وعدم توافر المعلومات البيئية بشكل واضح ومستمر وكذلك نقص الوعي البيئي لدي القائمين على اداره المنشأة في مجال البيئة البحرية للمنطقة محل الدراسة يساهم في زياده حده المشكلة. فضلا عن ضرورة توافر شبكات رصد متطورة للرصد البيئي وبنك متكامل للمعلومات البيئية يوفر لمتخذ القرار رؤية واضحه في تحديد اسباب التدهور البيئي البحري وسبل مكافحته باستخدام حزمه التشريعات القابلة للتنفيذ وبمسانده من جميع الأطراف المشاركة سواء المجتمع المدني أو التنفيذية والقضائية.

الملخص

في هذه الرسالة المعونة المفهوم القانوني للطاقة الاستيعابية دراسة حالة للأنظمة البيئية بالبحر الأحمر تناولت أجزاء الرسالة من المقدمة وحتى الخاتمة، ومضت بحسب الخطة لتحدد المفاهيم أولًا، ثم انطلقت لتناول المواضيع الجزئية التي تشكل نسيجها المتداخل دون اشتباك، والمتجزئ دون انفصال، يجمعها العنوان ويربط بين أجزائها التحليل والفكرة الحاكمة لمواضيعها المتناثرة، وقد انتقلت الرسالة من العام (تعريف الطاقة الاستيعابية البيئية– الإطار التشريعي لحماية البيئة البحرية)، إلى الخاص (دراسة خاصة عن البحر الأحمر)، لوجود رابط وثيق بينهما، واستعرضت الرسالة العديد من الوثائق والقواعد الدولية، المعنية بحماية البيئة البحرية، الذي شكل رابطًا آخر، تناولت الرسالة، جزءًا منه بالدراسة والتحليل.

فخلال العقود القليلة الماضية، تطورت التشريعات البيئية الدولية والوطنية، ومنها ما يستهدف الحفاظ على البيئة البحرية، وقد جاء هذا التطور كاستجابة للاهتمام العالمي، الذى تنامى في السنوات الأخيرة للعمل على الحفاظ على الأنظمة البيئية، نظرًا للأهمية الحيوية كمصدر للاحتياجات الأساسية للإنسان، وكذلك لما يمثله من قيم جمالية وثقافية واقتصادية للإنسانية .

وتنحصر مشكلة هذا البحث في انه على الرغم من حرص بعض التشريعات المصرية على حماية البيئة البحرية، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما أصدره المشرع في القانون ١٩٨٢ وآخرها القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وكذا التعديلات الصادرة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩، والذى ويعتبر أول قانون في مصر يضفى الحماية القانونية للبحار والمحيطات الطبيعية ومتابعة المخالفين ومعاقبتهم .وعلى الرغم من تعدد تلك القوانين والقرارات الخاصة بها، إلا أنها أخفقت في توفير الحماية الكافية، وقد ثبت من الدراسة وجود تشريعات على مستوى عالٍ من الدقة والشمول لا قيمة لها ولا فائدة منها إلا إذا كان التنفيذ والتطبيق لهذه القوانين محل عناية كبيرة حتى تتحقق الحماية المطلوبة، هذا غير ضعف الجزاءات الجنائية التي نصت عليها التشريعات.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحديد أنواع ومصادر تهديد الطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية بالبحر الأحمر وتقييم هذه المصادر والنتائج المترتبة عليها وبيان خطورتها وأسبابها وكيفية القضاء عليها، كما يهدف إلى دراسة وتحليل التشريعات القانونية المختلفة

الخاصة بحماية البيئة البحرية بغرض معرفة أوجه القصور الذى يعانى منه، وبيان مدى كفاءتها في تحقيق الحماية المطلوبة حال تطبيقها بجدية.

وقد توصلت الرسالة إلى نتائج مهمة، لعل من أهمها: أن الاهتمام بحماية البيئة في الآونة الأخيرة قد ازداد بشكل كبير. و أن للبيئة علاقة وطيدة بحقوق الإنسان عمومًا، و بحق الإنسان في الحياة، و في التنمية والأمن، وأنه لابد من تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد، وللجماعات؛ عن طريق التخطيط لتنمية مستدامة تأخذ بالحسبان الجانب البشري كجوهر لعملية التنمية؛ فتكفل نماء الفرد، وتقدمه في مختلف المجالات، و تحسين نوعية الحياة والارتقاء بها اجتماعيًا وثقافيًا وصحيًا، والحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية والحيوية، وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات لترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

أن تكون حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، وأن تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الايكولوجي لاستئصال شأفة الفقر، كشرط للتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان.

أنه لابد أن تتعاون الدول والشعوب، بحسن نية وبروح المشاركة، في تحقيق المبادئ الهادفة إلى حماية البيئة وزيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة.

أنه لابد من إدماج العنصر البيئي في كل مشروع من مشاريع التنمية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ومراجعة المشاريع القائمة للتأكد من أنها ذات طابع بيئي مستدام؛

أنه من الواجب البيئي الحد من أنماط الاستهلاك واستعمال الموارد البيئية التي تتنافى مع استدامة تلك الموارد وتقود إلى نفادها وتدهور البيئة، حيث يجب العمل من أجل الوصول إلى الاستخدام الأمثل بيئيًا للموارد الطبيعية، أي الاستخدام المستدام لتلك الموارد والإقلال إلى أدنى حد من تدهورها، والاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة، بين السكان، والموارد، والبيئة، والتنمية، و تكاملها.

إنه لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة، دون التوصل إلى الأسباب الجذرية لتدهور البيئة، وهي مهمة صعبة بالنسبة إلى الحكومات، وأكثر صعوبة، إن لم تكن مستحيلة، بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة، التي لا تستطيع نقد الممارسات التي يقوم بها أعضاؤها، ولا مساندة مجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى؛ يجب أن تسن الدول تشريعات فاعلة بشأن البيئة. وينبغي أن تعكس المعايير البيئية، والأهداف والأولويات الإدارية، السياق البيئي

والإنمائي، الذي تنطبق عليه، وينبغي أن تكون التدابير البيئية، التي تعالج مشاكل بيئته عبر الحدود، أو على نطاق العالم، مستندة قدر المستطاع، إلى توافق دولي في الآراء.

وتتمثل أهم تساؤلات الدراسة في:

١- ما إمكانيه تفعيل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمحافظة على الطاقة الاستيعابية للبيه البحرية وبأي درجه.

٢- ما مدي الاستعانة بالمجتمع المدني من خلال المنظمات غير حكومية في أداره منظومه البيئة البحرية في مصر؟

وتهدف الدراسة الي التالي:

١- محاولة التعرف على بعض أنواع المخالفات البيئية ووسائل الضبط الإداري المستخدمة في حصر تلك المخالفات الناتجة عن النشاط البشرى في منطقة الدراسة .

٢- دراسة أهم التشريعات والضوابط الإدارية المختصة بحماية البيئة البحرية في المنطقة محل الدراسة كجزء من التشريع البيئي في مصر .

٣- يحاول البحث إرساء قواعد فلسفة التنمية المستدامة لموارد البيئة البحرية بتنوعها البيولوجي من خلال الاستخدام الرشيد لهذا التنوع .

٤- تحاول الدراسة مساعدة المهتمين بقضايا التشريع البيئي في رسم سياساتهم التشريعية لحماية البيئة البحرية بتنوعها البيولوجي كأحد مبادئ التنمية المستدامة .

وتبرز أهمية الدراسة على الصعيدين الدولي والمحلى إلى عدة أسباب أهمها :

١- زيادة التهديدات غير المسبوقة للنظم البيئية البحرية.

٢- محاولة حصر بعض المخالفات البيئية ومعرفة أسبابها.

٣- محاولة الدراسة مسايرة الاهتمام العالمي والمحلى لقضايا الطاقة الاستيعابية بصفة عامة و بمنطقة البحر الأحمر على وجه الخصوص.

وتعد مصلحة الموانئ والمنائر وهيئة قناة السويس وهيئات الموانئ بجمهورية مصر العربية والهيئة المصرية العامة لحماية شواطئ الهيئة المصرية العامة للبترول والهيئة العامة لتنمية السياحة والإدارة العامة لشرطة المسطحات والبيئة والقوات البحرية من اهم الجهات من أهم المستفيدين من بتلك الدراسة .

وتقتصر الدراسة:على الأنظمة البيئية بالبحر الأحمر الأراضي الرطبة (Wetlands)، واللاجونات، والنباتات البحرية والشعاب المرجانية وأشجار المنجرفون ذلك في الفترة اللازمة

للدراسة الحقلية والتي استمرت لمده عامين من يناير ٢٠١٥ ميلاديه حتى يناير ٢٠١٧ ميلاديه

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الرسالة إلى ثلاثة أبواب كما يلى:

الباب الأول: الإطار العام للدراسة، ويتكون من فصلين، **الفصل** الأول **مفهوم النظام البيئي وعلاقته بالطاقة الاستيعابية** : وتناول كل من دور التوازن البيئي و الإدارة البيئية في الحفاظ الطاقة على الاستيعابية للأنظمة البيئية، الفصل الثاني **البعد الاقتصادي للطاقة الاستيعابية البيئية** تم فيه تناول حقائق عن اقتصاديات البيئة ودور التنمية المستدامة في على الأنظمة البيئية.

الباب الثاني: الإطار التشريعي لحماية البيئة البحرية، وينقسم إلى فصلين، الفصل الأول يتعرض إلى **الحماية القانونية للبيئة البحرية في للمعاهدات الدولية**، من خلال استعراض النظام الحالي لوضع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية العالمية.، والأساس القانوني للمسؤولية البيئية الدولية في القانون الدولي الإنساني ويتعرض الفصل الثاني إلى **الحماية القانونية للبيئة البحرية في التشريعات الوطنية** من خلال استعراض قواعد واحكام المسئولية عن الاضرار البيئية، وحق الأنسان في البيئة من منظور التشريعات الوطنية، وأخيرا قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والتعديلات الصادرة بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ وحماية الأنظمة البيئية في البحر الأحمر .

الباب الثالث: الدراسة الحقلية وينقسم إلى فصلين، الفصل الأول يتعرض إلى **الخصائص الطبيعية للبحر الأحمر حيث يتناول** الأنظمة البيئية بالبحر الأحمر و الطاقة الاستيعابية لسياحة الغوص في البحر الأحمر وتأثيرها على نظم الشعاب المرجانية، ويتناول الفصل الثاني **الدراسة الإحصائية بدأ من** الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية مرورًا تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومنتهيا باختبار فروض الدراسة

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة	١
المقدمة:	١
إشكاليه الدراسة:	٢
أسئله الدراسة:	٣
فروض الدراسة:	٣
أهمية الدراسة:	٣
أهداف الدراسة:	٣
مصطلحات الدراسة:	٤
الدراسات السابقة:	٥
التعليق على الدراسات السابقه:	٧
حدود الدراسة:	٧
خطه الدراسة:	٧
الباب الأول: تعريف الطاقة الاستيعابية البيئية	٩
الفصل الأول: مفهوم النظام البيئي وعلاقته بالطاقة الاستيعابية	٩
المبحث الأول: دور التوازن البيئى فى الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية	١٠
المطلب الأول: ماهية النظام البيئي Ecosystem	١٠
المطلب الثانى: خصائص النظام البيئي الطبيعي	١٩
المطلب الثالث: توازن النظام البيئي واختلاله	٢٧
المبحث الثاني: دورالإدارة البيئية فى الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للموارد البيئية	٣٩
المطلب الأول: تعريف التخطيط البيئي Environmental Planning	٣٩
المطلب الثانى: مرتكزات الإدارة البيئية	٤٠
الفصل الثانى: البعد الاقتصادى للطاقة الاستيعابية البيئية	٥٠
المبحث الأول: اقتصادات البيئة حقائق أم نتائج	٥٠
المطلب الأول:الاقتصاد والبيئة	٥١
المطلب الثانى: اقتصاديات التنمية وتأثيرها علي البيئة	٥٤
المبحث الثانى: التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية	٦٠
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	٦٠
المطلب الثاني: الأنظمة السياسية وتأثيرها على عمليات التنمية المستدامة	٧٢

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث :التنمية المستدامة فى مصايد الأسماك ودورها فى الحفاظ على الطاقة الأستيعابية للبيئة البحرية	٨٣
الباب الثانى: الإطار التشريعى لحماية البيئة البحرية	٩٠
الفصل الأول: الحماية القانونية للبيئة البحرية فى للمعاهدات الدولية	٩٠
المبحث الأول: النظام الحالي لوضع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية العالمية	٩١
المطلب الأول: المعالجة الدولية لقضايا البيئة	٩١
المطلب الثانى :المفاهيم القانونية للبيئة البحرية فى نظام المعاهدات الدولية البيئية	٩٧
المبحث الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية عن الأضرار البيئية الدولية في القانون الدولي الإنساني	١٠١
المطلب الأول: تصنيف أسانيد الحماية القانونية المستخدمة لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة	١٠٢
المطلب الثاني: شروط المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي	١١٣
الفصل الثانى: الحماية القانونية للبيئة البحرية فى التشريعات الوطنية	١٢٣
المبحث الأول: قواعد واحكام المسئولية عن الاضرارالبيئية	١٢٣
المطلب الأول: قواعد واحكام المسئولية عن الاضرار البيئية فى التشريعات الوطنية	١٢٤
المطلب الثانى: قواعد المسئولية عن الأضرار البيئية في الشريعة الإسلامية	١٣٧
المطلب الثانى: الطبيعة القانونية لحق الأنسان فى البيئة	١٤٩
المبحث الثاني: حق الأنسان فى البيئة من منظورالتشريعات الوطنية	١٥٤
المطلب الأول: حق الانسان فى البيئة ما بين التجارة الدولية والاتفاقات البيئية	١٥٥
المبحث الثالث: قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والتعديلات الصادرة بالقانون ٩ لسنة **٢٠٠٩ وحماية الأنظمة البيئية فى البحر الأحمر**	١٦٠
المطلب الأول: الأطار العام للحماية القانونية	١٦٠
المطلب الثانى: عرض وتحليل لبعض العقوبات الواردة بقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ الخاصة بحماية التنوع البيولوجي البحري	١٦٦
المطلب الثالث: تحليل لبعض نصوص العقوبات الخاصة بحماية الأنظمة البيئية بالبحر الأحمر	١٧٠
المطلب الرابع: نظرة تحليلية لكل من قانون المحميات الطبيعية ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ وما استحدثه قانون البيئة لسنة ١٩٩٤ في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري	١٧٦

الموضوع	رقم الصفحة

الباب الثالث: الدراسة الحقلية ١٧٨
الفصل الأول: الخصائص الطبيعية للبحر الأحمر ١٧٨
المبحث الأول: الأنظمة البيئية بالبحر الأحمر ١٧٨
المطلب الأول: تكامل الأنظمة البيئية بالبحر الأحمر ١٧٩
المطلب الثانى مهددات الأنظمة البيئية قى البحر الأحمر ١٨٤
المبحث الثاني: الطاقة الاستيعابية لسياحة الغوص فى البحر الأحمر وتأثيرها على نظم الشعاب المرجانية ١٩٠
المطلب الأول: تأثير سياحة الغوص على الخصائص المميزة لنظم الشعاب المرجانية ١٩٠
المطلب الثانى: التجربه الماليزيه فى الحفاظ على المحميات ١٩٣
البحريه باستخدام مفهوم الطاقه الأستيعابيه٧ ..... ١٩٣
المطلب الثالث: جهود حماية الأنظمة البيئية فى البحر الأحمر ١٩٥
الفصل الثاني: الدراسة الإحصائية ١٩٩
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ٢٠٠
المبحث الثانى: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ٢١٠
المبحث الثالث: اختبار فروض الدراسة ٢١٧
الخاتمة ٢٢٢
النتائج والتوصيات ٢٢٦
أولاً: النتائج: ٢٢٦
ثانيًا: التوصيات : ٢٢٧
قائمة المراجع ٢٢٩
Abstract ..... **A**
Summary ..... **C**

قائمة الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١):	يوضح الصدق التمييزى لعبارات استمارة الاستقصاء	٢٠٩
جدول رقم (٢):	جدول لأهم الإجراءات التى تساهم فى الحفاظ على المحمية	٢١٣
جدول رقم (٣):	جدول مصفوفة الارتباط للفرض الأول	٢١٧
جدول رقم (٤):	جدول تحليل التباين للفرض الأول	٢١٧
جدول رقم (٥):	جدول معامل تحديد الفرض الأول	٢١٨
جدول رقم (٦):	جدول مصفوفة الارتباط للفرض الثانى	٢١٨
جدول رقم (٧):	جدول تحليل التباين للفرض الثانى	٢١٩
جدول رقم (٨):	جدول معامل تحديد الفرض الثانى	٢١٩
جدول رقم (٩):	جدول مصفوفة الارتباط للفرض الثالث	٢٢٠
جدول رقم (١٠):	جدول تحليل التباين للفرض الثالث	٢٢٠
جدول رقم (١١):	جدول معامل تحديد الفرض الثالث	٢٢١